الخاتمة :

كختام لدراستنا يتوجب علينا تقديم محصلة عامة لبعض جوانب الموضوع لتلخيص مجمل الأفكار الواردة في الدراسة.

حاولت في هذه الدراسة التي تتناول موضوع التحسين الحضري، الالتزام بالموضوعية التامة و الواقعية قدر المستطاع، و هذا عن طريق جمع المعطيات المتعلقة بالحي السكني ، وتم تفسير وتحليل هذه المعطيات لتحديد وضعية التدهور معتمدا في ذلك استمارة استبيانية، التي كانت وسيلتي في جمع المعطيات، و لذلك خصصت لها في مذكرتي جزءا خاصا لتحليل نتائجها، و اعتبرتها مرجعا أعود إليه كلما تطلب مني ذلك وصولا إلى اقتراح الحلول ، و التي كنت حريصا حرصا شديد فيها على أن تكون قريبة من الواقع و قابلة للتجسيد تراعى فيها كل الاعتبارات الاقتصادية و الاجتماعية للمنطقة المدروسة.

بهذه الدراسة نكون قد فتحنا باب النظر في نوعية المنتوج العمراني الحالي، و لفت الانتباه إلى ضرورة إعادة النظر فيها للخروج به من وضعيات التدهور.

إن تحسين إطار الحياة يتطلب منا التدخل لتحسين الإطار المبني و الفضاء الخارجي ككل، لكننا أولينا اهتمامنا للفضاءات الخارجية على اعتبار أن الإطار المبني يحقق الحد الأدنى لشروط حياة السكان مقارنة بوضعية الفضاءات الخارجية.

من اجل الإلمام بكل الجوانب المختلفة و المتعلقة بالموضوع (الجانب الاجتماعي ، الاقتصادي، البشري، الفيزيائي)لا بد من الوقوف على الأسباب الحقيقية لوضعية التدهور و منه اقتراح الحلول الناجحة وفقا للنتائج التوصل إليها و المتمثلة فيما يلي:

- عدم التماشي بين نمط هذه الأحياء السكنية و المقومات الثقافية و التاريخية للمجتمع.
- معرفة الدور الفعال الذي يمكن أن يلعبه السكان باعتبارهم المستهلك الأول للفضاء الحضري حيث انه يمكن أن يؤثر سلبا على المظهر الجمالي للحي، من خلال التغييرات العشوائية التي يجرونها عليه.
- طرق التدخل و كذا القوانين الموجودة، لا تخدم ذلك النوع من الإجراءات المتعلقة بتحسين إطار حياة السكان (التحسين الحضري).
- الأبعاد الحقيقية للمشكلة لا تتوقف عند تدهور إطار الحياة داخل الأحياء السكنية، و إنما تتعدى إلى أن تصبح هذه الأحياء مهيأة لاحتضان مشاكل أخرى.
- إن للساكن دور كبير في هيكلة وتنظيم الفضاء الحضري الذي يتواجد به و هذا يتوقف أساسا على مدى جدية السلطات في التفاعل معه وفقا لمبدأ المشاركة و المشاورة التي تنادي به سياسة التحسين الحضري.